الفصل الرابع

النظام الدولي في ظل الأحادية القطبية

(البنية والمؤشرات ومواقف الدول الفاعلة)

- مقدمة.

4.1 المبحث الأول- النظام الدولي في ظل الأحادية القطبية(البنية الهيكلية والفكرية).

4.2 المبحث الثاني- موقف الدول الكبرى من الأحادية القطبية (الصين–روسيا– الاتحاد الأوروبي).

- الخلاصة.

الفصل الرابع

النظام الدولي في ظل الأحادية القطبية

(البنية والمؤشرات ومواقف الدول الفاعلة)

مقدمة :

شهد مسار النظام الدولي في القرن العشرين في مسرحه المركزي (الأوروبي) حربين ساخنتين، وحربًا باردة، شكلت كلُ منها انتقالاً من نظام دولي إلى نظام آخر، وأدت كل منها إلى سقوط إمبراطوريات، وبروز قوى جديدة، تحولت مع الوقت هي ذاتها إلى إمبراطوريات، فغداة الحرب العالمية الأولى سقطت إمبراطوريتان أوروبيتان، هما ألمانيا والنمسا/المجر، وإمبراطوريتان أوروبيتان آسيويتان هما روسيا وتركيا، وبرزت الولايات المتحدة كقوة كبرى، إلاّ أنها آثرت الانسحاب واتباع سياسة انعزالية، مما سمح باستمرار نظام ميزان القوى في المسرح الأوروبي، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتنهي كلا من الإمبراطورية الفرنسية والبريطانية، ولتشهد على قيام إمبراطوريتين غير أوروبيتين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، هيمنا على المسرح المركزي الأوروبي، ومن خلاله على العالم. (حتى، 1992م، ص 30).

وقد قام النظام الدولي السابق على أساس توازن القوى بين الدول الفاعلة فيه، والتي تقاسمت القوة فيما بينها، وعرف بالنظام الدولي متعدد القوى، ويلاحظ أن الذي تحمل بصورة رئيسة مسؤولية تنفيذ نظام توازن القوى، والذي شكل الركيزة الأساسية والمهمة في وجود واستمرار النظام السياسي الدولي (الأوروبي) وقتها، هي الدول الكبرى، ذلك أنه لم يكن هناك سلطة دولية مركزية عليا دائمة وفعالة يمكنها أن تفرض هذا التوازن ونصرته ضد كل أشكال التهديد والعدوان، أما عن أساس النظام السياسي الدولي الجديد من الشرعية القانونية، فقد استند إلى منظومة من قواعد القانون الدولي، وهي المنظومة التي كانت قد تشكلت من خلال الظروف السياسية التي سادت القارة الأوروبية آنذاك، وارتضتها الدول الأطراف في هذا النظام معيارًا يحكم معاملاتها وعلاقاتها المتبادلة، واستمرت أساسًا لشرعية النظم الدولية المتتالية (مقلد، 2007م، ص 40-41).

ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام (1990م) أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة العظمى التي تسيطر على معظم النظام الدولي، فأصبح النظام كله يتسم بنموذج النظام الأحادي القطبية؛ بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لما تملكه من مقومات عسكريه واقتصاديه وتكنولوجية مما يؤهلها للتربع على هرم

النظام الدولي، ومع ذلك هناك آراء ترى أن حالة الهيمنة والزعامة الأمريكية ما هي إلا مرحله انتقاليه في النظام الدولي ليفضي بعدها إلى التعددية القطبية.

ويرى البعض أن بداية التحولات في النظام الدولي الجديد بدأت بترسخ ثماني حضارات في الوقت الحاضر، أي أن النظام الدولي الذي كان مبنياً على الاتحاد السوفييتي سابقاً، وأمريكا كقوتين عظيمتين والعالم الثالث كقطب ثالث، تحول إلى نظام جديد يتكون من ثماني حضارات وهي: الحضارة الغربية، اليابانية، الكونفوشيوسية، الهندية، الإسلامية، السلافية - الأرثودوكسية، أمريكا اللاتينية، ويمكن أن تكون كذلك الحضارة الأفريقية، فهذه الحضارات هي التي تشكّل السمة السائدة للنظام الدولي الراهن، ومن الطبيعي أن تتصارع هذه الحضارات من أجل البقاء والتأثير، وكذلك من أجل الهيمنة، فحقيقة الغرب الآن في القمة، وهوالأقوى إلّا أن هناك حضارات أخرى تحاول تنمية وتطوير اقتصادياتها وقوتها العسكرية وطاقتها الثقافية، من أجل منافسة الغرب.

(Rubenstein,1994,P114)

وكما يقول هنتنغتون أيضاً: "أظهر التاريخ أنه كلما تطورت الدول من الناحية الصناعية أصبحت أكثر قوةً ونفوذاً، وأحياناً تصبح لهذه الدول أطماع توسعية إمبريالية، ويبدومن المحتمل أن ترغب الصين في تأكيد نفسها في هذا المجال، فخلال ألفي عام ظلت الصين قوة مسيطرة في شرق آسيا، ولكن منذ عام (1850م) تفوقت عليها اليابان ودول الغرب، ولذلك يشعر الصينيون بالذل والهوان، ومن الطبيعي أنهم يريدون استئناف ما يرونه كمكانهم الطبيعي في العالم، وأن الحضارات الكونفوشيوسية والإسلامية تتحدث عن الغرب باعتباره الخصم الرئيس لها، فهنتنغتون ومن خلال طرحه السابق ينبه الغرب ومراكز النفوذ ومؤسسات صناعة القرار، إلا أن هناك قوى صاعدةً تحمل مخزوناً حضارياً وتاريخياً عريقاً، وإذا ما توطّدت أركانها اقتصادياً واستقرت سياسياً، فإن هذا هوالخطر المحدق بالغرب وثقافته الكونية (العليان، 2003م، ص25).

المبحث الأول

النظام الدولي في ظل الأحادية القطبية (البنية الهيكلية والفكرية)

النظام الدولي في ظل الأحادية القطبية :

بعد انهيار حلف وارسو، وتفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل عقد التسعينيات، حدث تحول جذري في بنية النظام الدولي، حيث انتهت مرحلة الثنائية القطبية، وتحول معها النظام الدولي إلى شكل آخر، اشتد حوله الجدل العلمي الذي دار في أغلبه حول ثلاثة اتجاهات، وهي: (ناصر الطويل، 2001م)

- **الاتجاه الأول**- يرى بأنه لم تلحق بالنظام الدولي ثنائي القطبية تغييرات جوهرية، وأنه لازال على حاله، وأن ما يشهده العالم في منتصف التسعينيات لا يعد وأن يكون امتداداً للنظام الدولي السابق، نظام القطبية الثنائية.
- **الاتجاه الثاني**- يقر بتجاوز مرحلة النظام الدولي ثنائي القطبية الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، وامتد حتى عام (1991م)، غير أن الأوضاع الدولية لا تزال في مرحلة تحول من نظام ثنائي القطبية إلى نظام آخر، وقد يستقر إما في شكل أحادي القطبية أومتعدد الأقطاب.
- **الاتجاه الثالث**- يرى بأن النظام الدولي في العقد الأخير من القرن العشرين هونظام أحادي القطبية، حيث تنفرد دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية بقدر كبير من مصادر القوة في العالم، ولا يقع إلى القرب منها أي من القوى السياسية الدولية الأخرى، وبالتالي فإنها تتربع على قمة النظام الدولي، وتتولى عملية الضبط والإدارة.

وإذا كان تباين الآراء حول التوصيف الدقيق للواقع الدولي ظل مثارًا خلال عقد التسعينيات وبخاصة النصفُ الأول منه، فإن أحداث 11 سبتمبر، وما ترتب عليها من سلوك أمريكي غلب عليه الانفرادية في إدارة عدد من الأزمات الدولية، حسم -إلى حد كبير- الرأي بأحادية النظام السياسي الدولي الذي نعاصره.كما شكل انهيار النظام الثنائي القطبية إيذاناً ببداية نظام أحادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة بحكم قوتها العسكرية وقدراتها التكنولوجية واقتصادها العالمي، كل ذلك أفضى إلى تهميش دور الأمم المتحدة في حل الصراعات الدولية، وعدم اكتراث أمريكا بالمعاهدات الدولية يتال وقعت عليها مثل انسحابها من معاهدة كيوتولضبط المناخ العالمي، ومن معاهدة حظر انتشار الصواريخ، ورفضها الانضمام إلى

المحكمة الجنائية الدولية، وسعيها لعقد اتفاقيات ثنائيه مع الدول من أجل عدم ملاحقة ومحاكمة ضباطها وجنودها (يسين، 2004م، ص 61).

لقد اتسم النظام الدولي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام (1990م) وحتى نهاية عام (2005م) بفترة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، حيث أصبحت الولايات المتحدة القوة المركزية العالمية لتشكل محور النظام العالمي حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد بدأت هيمنتها الجيوسياسية على أقل تقدير بالانحسار والتراجع في مناطق كثيرة من العالم، حيث بدأت العديد من الدول والأنظمة بالتمرد على سياساتها ومخططاتها الاستراتيجية، وعدم قدرتها على فرض هيبتها وقوتها كما كان سابقاً، مما أدى إلى تراجع نفوذها الجيواستراتيجي شيئاً فشيئاً خلال الفترة القادمة، وبالتالي تلاشي دورها المركزي في المستقبل القريب، على الرغم من كونها لا تزال المحور الرئيس للنظام العالمي.

ويؤكّد الباحث الأمريكي كروثمر KROUTHAMMER حيث يقول على أن النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، هونظام أحادي القطب: "إن عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالماً متعدد الأقطاب بل عالم القطب الواحد، فمركز القوة العالمية هي القوة العظمى التي لا تواجه أي تحدي فهي الولايات المتحدة الأمريكية التي يؤيدها حلفاؤها الغربيون، وإن دور القوى الغربية بما في ذلك القوى الاقتصادية مثل اليابان وألمانيا لا يتعدى قيامها بتنفيذ التوجهات الأمريكية"، (ودودة، 1995م، ص27)، وهوما يؤكده الدكتور "عبد الكريم كيبش" في قوله: "إن الملاحظ أن النظام الدولي يتجه نحو الأحادية القطبية". (كيبنش، 2002م، ص 217)، وأيضاً أكده المفكر برادلي ثاير BRADELLY THAYER في قوله: "بالنسبة للمستقبل المنظور، العشرين سنة القادمة، سوف تسود الولايات المتحدة الأمريكية النظام الدولي في غياب كامل لنظير أوشبه نظير يواجه هيمنتها". (قبسي، 2008م، ص 2)، ويعد جوزيف ناي JOSEPH NYE من أبرز المدافعين عن فكرة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن ليس بامتلاك الولايات المتحدة للقوة العسكرية فقط، لكن بامتلاكها لمصادر أخرى للقوة هي القوة اللينة الثقافية، فيرى" ناي" بأنّه لفهم دور الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة يجب فهم أهمية المصادر المادية والمعنوية للقوة الوطنية، إذ يرى أن القوة الصلبة Hard power "القدرة على التحكم في الآخرين، وعادةً ما يتم ذلك من خلال المصادر المادية مثل القوة العسكرية والاقتصادية"، أما القوة اللينة Soft Power فهي "جاذبية أفكار الدولة والقدرة على وضع برنامج سياسي، وتحديد إطار عمل يأخذ بعين الاعتبار الأهداف الأخرى، ويقر"ناي" كذلك بأن الولايات المتحدة الأمريكية تملك معايير الاستقطاب، ولكن ليس بصورة منسجمة ومستقرة، ومع ذلك يمكن معالجة المشاكل التي تعاني

منـها، وبالتـالي فالولايـات المتحدة الأمريكيـة فـي رأيـه ستبقى القوة القياديـة الوحيدة (Ney,1991.pp 33-34).

ويـرى " نـاي" أن حـرب الخلـيج الثانيـة (1991م) بينـت بشـكل حاسـم تفـرد الولايات المتحدة بامتلاك جميع هذه المصـادر (الصلبة واللينـة)، ونجاحها فـي تجنيد تحالف دولي ضد العراق، كما في رأيه أن حرب الخليج بينت الطبيعة الأحادية للقوة الأوروبية، اليابانية والألمانية من ناحية كونها قوة اقتصادية فقط وتنقصها المصادر الأخرى للقوة، وحتى قوتها الاقتصادية هي أصغر بكثير من القوة الاقتصادية الأمريكية. (Op. Cit. P34)

وبهذا الصدد يقول سمير أمين بأنّه: "لا بّد من الإقرار بأن أوروبا تبقى قزماً سياسياً جماعياً بسبب موقعها تحت المظلة النووية الأمريكية، وبسبب تمزقها بين التباينات السياسية المختلفة لدولها، فلم تجرئ أوروبا حتى الآن أن تأخذ مسافة فعلية إزاء الولايات المتحدة، إنّها تلغي ذاتها بسبب ضعف مشاركتها في إيجاد حلول للمشاكل الكبرى بين الشمال والجنوب كالقضية الفلسطينية مثلاً، وتنتهي دائماً بالانضواء تحت سقف القرارات الأمريكية، كما بدا ذلك في حرب الخليج (أمين، 1991م، ص41).

وقدم شارل كراوتهامر مبرراً للهيمنة العسكرية والاقتصادية من قبل القطب الواحد، وربط بين الحروب في كثير من مناطق العالم أبرزها حرب العراق، وبين الدور الأمريكي الجديد بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى على المسرح الدولي، ويرى شارل أن الولايات المتحدة تنفرد بمدى إمبريالي كوني نتيجة لقدرتها على دمج قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية في مركب واحد جديد وفريد من نوعه، أما تكوين تحالفات أوالحصول على تكليفات من الأمم المتحدة، كتلك التي حصلت عليها أمريكا إبان حرب الخليج فلا يغيران من الأحادية القطبية للنظام العالمي الجديد، ولا يمسان بالدور بالأمريكي القيادي وإن كان هنالك سببان للاستغاثة بالأمم المتحدة وبالدول الحليفة الأخرى هي: (برابوف، 1991م، ص 32)

1- توزيع تكاليف العمليات العسكرية على أطراف متعددة.
2- زيادة مشروعية أي إجراء أمريكي أحادي القطب حيال الانعزاليين داخل أمريكا والرأس العام العالمي الرافض خارجها.

واصلت الولايات المتحدة الأمريكية فكرتها وسياستها التي تقوم على الهيمنة السياسية والاقتصادية، وتطبيق السياسات البراغماتية واستخدام سياسة فرق تسد وتطبيق سياسة الطرق على الجدران من أسفلها، ومن أهم المناطق التي سيطرت الولايات فيها على مجريات الأحداث منطقة الشرق الأوسط باعتبارها ذات أهمية سياسية واستراتيجية واقتصادية وتجارية، وقد اعتمدت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط على ثلاثة مرتكزات أساسية هي: (فرج، 2000م، ص48):

1- استمرار واقع التجزئة بين شعوبها.
2- استمرار تدفق النفط للغرب وبأسعار معقولة.
3- استمرار وجود إسرائيل كإمتداد أصيل للغرب وحارس ميداني لمصالح أمريكا في المنطقة.

إن الهيمنة الأمريكية لا تتقبل إرادة الشعوب، بل تعتمد على مبدأ القوة فقط والتهديد المباشر، وأصبحت الإجراءات الأمريكية ضد معارضيها تصل إلى إجراءات وتدخلات عسكرية، أوأقل من هذه الإجراءات مثل العقوبات الاقتصادية والمالية، وأصبح عهد الأحادية القطبية هو عهد السيطرة الأمريكية المطلقة ولم يعد موضع الولايات المتحدة الأمريكية وما تريده قابل للنقاش والتفاوض، بل لابدّ من تنفيذه بأسلوب الإملاء تحت طائلة التهديد، وقد تجلت السيطرة الأمريكية على العالم، وأثرها عندما أطلق وزير الخارجية الفرنسي فيديرين في أكثر من مناسبة تحذيراته من نتائج هيمنة وسيطرة الولايات المتحدة على مجريات العالم على المصالح المشروعة الأوروبية، مما أدى لظهور ظاهرة تعرف بـ (كراهية الأمريكي) وذلك عندما صرح رئيس الوزراء الكندي السابق كريستيان أن تبني موقف يعارض السياسات الأمريكية أصبح مدخلاً لكسب أصوات الناخبين في كندا، وأكد أن الممارسات الأمريكية الممنهجة أدت لسيطرتها على العالم جغرافياً وسياسياً وأمنياً وعسكرياً واقتصادياً مما أدى لتحرك بعض الدول والاتحادات حتى تجابه هذه السيطرة الأمريكية. (فرج، 2000م، ص51)

إن الممارسات الأمريكية في مرحلة ما بعد هزيمة القطب الشيوعي عكست ممارسات الإمبراطوريات الكبرى، هذا ما أدى إلى ظهور بيئة جديدة في العلاقات الدولية، هذه البيئة الجديدة الخالية من التوازن خلقت مستلزمات التوتر، وعدم الاستقرار وسيادة منطق القوة في العلاقات الدولية، والتوسع العسكري وبسط النفوذ وانتشار الحروب والاحتلال والصراعات الأهلية والفقر، وتعرضت شعوب ودول لمخاطر كبرى، وهذا ما شجع بعض الدول على العمل لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب متنوع النظم يعيد التوازن للوضع الدولي، ولا يسمح فيه للتفرد الأمريكي كقطب واحد لقيادة العالم الذي عرض الأمن والسلم الدوليين إلى الخطر مما أفرغ ميثاق الأمم المتحدة في محتواه، ولذلك لم يقتنع الرأي العام العالمي أن هناك مبرراً، لكي تنفرد دولة بالهيمنة على العالم والتحكم بمصائره ومصائر شعوبه، وهذا ما يؤكد أن مرحلة القطب الواحد التي يمر بها العالم خلال النظام العالمي الجديد هي حالة طارئة فرضت نفسها على العلاقات الدولية نتيجة للتداعيات التي شهدها الاتحاد السوفيتي، ودول أوربا الشرقية آنذاك عقب إنتهاء الحرب الباردة. (شعيبي، 2002م، ص17)

البنية الهيكلية والفكرية للنظام الدولي الحالي:

لكل نظام دولي هيكل قابل للتحديد، حيث يتميز بشكل ما للقوة والنفوذ والعلاقات السائدة، استناداً إلى اختلاف وتفاوت قدرات وسلوك وحدات ذلك النظام، ويوجد داخل هيكل كل نظام دولي ثلاثة مستويات: الأول- هو الأعلى ويضم الدول القائدة، أوالعظمى، أوالكبرى، ثم مستوى ثان- يضم دولا لها وزنها داخل النظام، لكن ليست لها القدرة على قيادته ومستوى ثالث- يضم الدول الصغرى التي تمثل أغلبية عددية لأعضاء النظام الدولي، ولا يقوم هيكل النظام الدولي فقط على عدد القوى الكبرى، أوالأطراف الفاعلة فيه والقدرات القومية لكل منها، وإنما يتأسس أيضًا على نمط التحالفات القائمة بين القوى الكبرى، والنسق القيمي والأيديولوجي الذي يقوم عليه النظام، ونوع المؤسسات العليا التي تحفظ توازن القوى داخله، ويتأثر هيكل النظام الدولي بالتوازنات القائمة في حركة العلاقات الدولية، وبشكل التحالفات التي تقيمها الأطراف الرئيسة في النظام الدولي، وبمدى القدرة على أداء الوظائف المختلفة لذلك النظام. أما الاتجاه الذي يرى عنصر التوازن حاكمًا لهيكل النظام فيدفع إلى زيادة الاهتمام بالفاعلين العالميين متعددي الجنسيات من ناحية، والفاعلين الإقليميين من ناحية أخرى بكيفية إدارتهم لعلاقاتهم وارتباطاتهم الدولية. كما يؤدي التغير في هذه التحالفات إلى تغير في بنية النظام الدولي (علوي، 2015م).

والهياكل الثلاثة الرئيسة للقوة التي عرفها النظام الدولي في مراحل تطوره منذ منتصف القرن السابع عشر وحتى الآن تتمثل في القطبية التعددية، والقطبية الثنائية، والقطبية الأحادية. وتتميز القطبية التعددية بوجود عدة دول كبرى، أوأقطاب، لديها موارد وقدرات وإمكانات متعادلة من حيث القوة والقدرة على ممارسة النفوذ، والتأثير على العلاقات الدولية في مجالاتها المختلفة العسكرية والاقتصادية والسياسية والعلمية- والتكنولوجية، وبما يمكن كل من هذه القوى القطبية من استقطاب الدول الأقل، أو الأضعف منها. وتتميز القطبية الثنائية بتركز علاقات القوة والنفوذ في محيط قوتين قطبيتين عملاقتين، وبوجود درجة عالية من الصراعات والمنافسات بين هاتين القوتين، ومسافات طويلة بين كل منها، والدول المتحالفة معها، وغيرها من دول العالم في شأن عناصر وقدرات القوة. وفي القطبية الثنائية يوجد عادة، صراع أيديولوجي فيما بين القطبين الكبيرين حيث يوظف كل منها أيديولوجيته كأساس لإقامة تحالف دولي عسكري ومجموعة اقتصادية، وتنضم الدول التابعة لكل من العملاقين إلى التحالف الذي يقوده وإلى الأيديولوجية التى يتبناها. ولا يتوقف الصراع بين القطبين عند حدود التحالفين اللذين يقوداهما، بل يمتد ليشمل دولاً من خارج كل من التحالفين، دول العالم الثالث التي تبنت سياسة عدم الانحياز رسمياً، ولكن بعضها كان يتعاون مع هذا الحلف، أوذاك، الذي يقوده قطب عالمي. وتتميز

القطبية الأحادية بوجود درجة عالية من تركز قدرات القوة وإمكانات العمل الدولي المؤثر في محيط دولة واحدة مهيمنة على النظام الدولي، وقد يكون الطرف المهيمن الواحد دولة أومجموعة من الدول المتحالفة فيما بينها، وحيث يكون لهذا القطب من الموارد والإمكانات والقوة في المجالات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والعلمية التكنولوجية ما يؤهلها لفرض إرادتها وبسط نفوذها السياسي على الوحدات السياسية الأخرى المشكلة للنظام الدولي. (علوي، 2015م).

ويتحدد هيكل النظام الدولي بنمط توزيع القوة بين الدول الكبرى عند قمته، وهوالنمط الذي يحدد بدوره توزيع القطبية في النظام الدولي، ولا يقتصر مفهوم القوة هنا على القوة السياسية، وإنما يشير أيضاً إلى القوة العسكرية والقوة التكنولوجية والقوة الاقتصادية، فبهن جميعًا يتحدد ذلك الهيكل، وفي هذا الشأن فإن الولايات المتحدة تنفرد دون سواها من القوى الكبرى، بوضع القطب الذي تتجمع بين يديه الأنواع الثلاثة من القوة معًا، ولعل ذلك الوضع هو الذي يدعوكثيرًا من الباحثين إلى وصف هيكل النظام الدولي بالأحادية القطبية، فاليابان قوة كبرى في اقتصادها وتكنولوجيتها، ولكنها ليست كذلك لا سياسيًا ولا عسكريًا، والصين والهند ما تزالان قوتين إقليميتين بالأساس، ونفس الأمر بالنسبة لدولة روسيا الاتحادية ولعدد من الدول الأوروبية منفردة، ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، أومجتمعة في إطار دول الاتحاد الأوروبي، حيث إن كلاً منها يحوز منفرداً على بُعد أوأكثر من أبعاد القوة. (السيد، 2017م)

ولعل القدرة الكبيرة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية الآن على إنفاذ تصوراتها وتحويلها إلى واقع معاصر، تعود إلى الفجوة الكبيرة التي تفصلها عن غيرها من القوى الكبرى الأخرى، من حيث القوة العسكرية والقوة التكنولوجية العسكرية التي تقدمها على تلك القوى الأخرى، ومن حيث القوة الاقتصادية، وأيضًا إلى امتلاكها لتصور استراتيجي متكامل لمستقبل النظام الدولي، وعدم امتلاك الآخرين لتصور بديل، بل واتفاقهم مع كثير من عناصر ذلك التصور، وبخاصة العناصر التي تتعلق بالأهداف، حتى وإن اختلفوا كلهم أوبعضهم مع التصور الأمريكي في أدوات ووسائل تنفيذه، كما تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية خبرة متراكمة في مجال تسيير العلاقات الدولية، والتعامل مع الأزمات الدولية، والتناغم والتكامل بين القوة والرؤية، وهذه الأخيرة امتلكتها بفعل شبكة واسعة من المؤسسات البحثية التي تعمل في تناغم وتكامل مع أجهزة ومؤسسات صنع السياسات الخارجية وإدارة العلاقات الدولية (علوي، د.ت، ص 43-44).

وقد كان لأحداث 11 سبتمبر (2001م) دورُ كبيرُ في استثارة القوة الأمريكية واستنفارها في بلورة رؤية أمريكية لتغيير العالم خاصة العالم الإسلامي منه، تلك الرؤية الأمريكية تنطلق من اعتبار أحداث 11 سبتمبر، حيث تمثل نقطة انطلاق من

أجل تغيير النظام الدولي، والتغيير المتصور هنا هوتغيير في قواعد إدارة العلاقات الدولية، وتغيير في أنظمة بعض الدول أوالوحدات التي تشكل عضوية النظام الدولي، وعلى النحو الذي يكرس أحادية القطب الأمريكي، وسيطرته على النظام الدولي، وينشد "مبدأ الحرية" بالفهم الذي اتخذته الولايات المتحدة معيارًا لسياستها منذ لحظة انخراطها في شؤون العلاقات الدولية، حيث تحولت الولايات المتحدة إلى قوة داعية إلى تغيير النظام الدولي، حتى ولواستلزم ذلك عدم احترام مبادئ السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وصنع التغيير لدى الغير بائتلاف مع الدول الحليفة الجاهزة للتدخل، والمؤمنة به، مثل بريطانيا، وإلا فيجب أن يتم التغيير بتدخل أمريكي منفرد، وبناءً على التحول في هيكل النظام الدولي وبسببه، تغيرت قضايا وأولويات النظام الدولي الجديد عن تلك التي كانت تهم النظام الدولي السابق، فالأولويات في النظام الدولي الحالي ارتبطت بالتصور الأمريكي للخطر، أو بالأخرى بذلك التصور لأولويات الخطر الذي يهدد الأمن الأمريكي والأمن الدولي، ولقد كان لأحداث 11 سبتمبر أثرٌ كبيرُ في تحديد ذلك التصور، وبما يجعل الإرهاب الدولي أول وأخطر مصادر التهديد، ويليه الأنظمة الديكتاتورية الحاكمة في بلاد محور الشر، ثم الخلل في البنيان الاجتماعي والسياسي في بعض البلدان الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية، ثم بعض الصراعات الإقليمية التي قد يؤدي استمرارها إلى تهديد أمن المناطق التي تقع فيها، أو الأمن الدولي على اتساعه. (علوي، د.ت، ص 44-50)

مؤشرات تراجع القطبية الأمريكية نحو التعددية القطبية:

إن التطورات والتصرفات الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية حركت طموحات قوى أخرى مما أدى لظهور مؤشرات تفيد بأنه في المستقبل القريب أو البعيد أو المتوسط سيشهد ظهور قوى دولية أخرى يكون لها دورُ أساسيُ في صناعة القرارات الدولية الأمر الذي سيجعل الولايات المتحدة غير قادرة على صناعة واتخاذ القرارات الدولية بمفردها، فالصين أمست تحقق أعلى معدلات النموفي العالم إضافةً إلى منتجاتها التي أصبحت متوفرة في كل أنحاء العالم، بالإضافة كونها قوة نووية تمتلك كرسياً دائم العضوية في مجلس الأمن، أما اليابان فهي الدولة التي يعد اقتصادها من أقوى الاقتصاديات في العالم، والهند الدولة النووية التي أصبحت رقماً مهماً في اللعبة الدولية، حيث تعد من أكثر الدول سكاناً، وتشكل مع ماليزيا وأندونيسيا والكوريتين قوة آسيوية واعدة تحقق تطوراً ونمواً جيداً، أما روسيا الاتحادية التي عادت إلى واجهة اللعبة الدولية من جديد بعد ترتيب بيتها الداخلي، وهي تمتلك قاعدة صناعية نووية وثروات نفطية وغازية تجعلها من الدول المتقدمة في السباق الدولي، وناهيك عن الاتحاد الأوروبي الذي يشكل تحالفاً قوياً ضد الأحادية القطبية ويبحث

عن الخلاص منها، وفتح المجال أمام قوى جديدة للتشارك في عملية صنع القرارات الدولية. (جار الله، 2013م)

إذاً فالأحادية القطبية بدأت تستنفذ قدراتها وإمكانياتها، هذا ما قد يؤدي لتهيئة الساحة الدولية لظهور نظام متعدد الأقطاب تكون فيه الولايات المتحدة واحدة من عدد وجزء من كل، وهذا ما قد يسهم في استقرار العالم والنظام الدولي بشكل أكبر من عهد الأحادية القطبية.

كما طرأ تغيير كبير على الشرعية الدولية في النظام الدولي الجديد، ويقصد بالشرعية الدولية "احترام وتطبيق جميع قواعد القانون الدولي في العلاقات والتفاعلات بين الدول، وجميع ما يصدر عنها من تصرفات الأشخاص الفاعلين في العلاقات الدولية" (محروس، 1995م، ص15)، ويقصد فيها أيضاً مجموعة القواعد والمبادئ التي استقرت في ضمير الجماعة الدولية، وتقوم على مجموعة من المبادئ، (متولي، 2003م، ص301-302)، كما طرأت تغيير على السيادة الوطنية، حيث تحولت السيادة الوطنية من سيادة مطلقة تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، إلى سيادة مقيدة، بسبب التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، بحجج متعددة، أصبحت تتيح للأمم المتحدة، والدولة المسيطرة في النظام العالمي، التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والضغط عليها، والتهديد باللجوء إلى مجلس الأمن واستخدام الفصل السابع. (حداد، 2000م، ص 280-285)

كما برزت الازدواجية في تعامل النظام الدولي مع القضايا العالمية، خاصةً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي مارست الازدواجية في التعامل مع القضايا العالمية بصفتها زعيمة الدول الرأسمالية، وهي التي تقود النظام العالمي الجديد، وظهر ذلك بوضوح في تعاملها مع الأزمات التي حدثت في كل من العراق وأفغانستان والبوسنة والهرسك، حيث تدخلت عسكرياً في العراق وخالفت جميع لدول بما فيها حلفاؤها وتصرفت ضد رغبة المجتمع الدولي. وفي حالات كثيرة لجأت إلى انتزاع قرارات من مجلس الأمن الدولي، لإضفاء شرعية دولية على أعمالها، ولكن في ما يخص الصراع العربي الإسرائيلي، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام الفيتوضد قرارات الأمم المتحدة التي تلزم إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، حيث وقفت الأمم المتحدة عاجزة عن تنفيذ تلك القرارات، رغم مرور سنين طويلة على اتخاذها، بل، واستخدمت حق النقض الفيتو ضد أي قرار يجبر إسرائيل على فعل ذلك، إذن هي ازدواجية في التعامل مع القضايا العالمية وفق ما تحققه من رؤية أمريكية وتنفيذ لسياساتها. (حداد، د.ت، ص 72-74)

لقد انتقل الصراع تدريجياً في النظام الدولي الجديد إلى صراع ما بين الشرق والغرب، الغرب بما يعنيه من تقدم علمي وتكنولوجي وصناعي وديمقراطي،

والشرق بما يعنيه من ضعف علمي وصناعي وتكنولوجي مقارنة مع الغرب، (أحمد، 1995م، ص91)، وازدادت الفجوة بين دول الشرق والغرب، في جميع المجالات بصورة أصبح من الصعب تداركها في ظل الظروف الراهنة، وانتهاج تلك الدول سياسات تدعم هذا التفوق، وإهمال رغبة الشرق في تطوير نفسه، وتحقيق معدلات نمو تساعده في القضاء على مظاهر الفقر والبطالة والفساد، وتطوير صناعاته، وتحقيق تقدم تكنولوجي يساعده في اللحاق يركب بالغرب، ومع بداية الإعلان عن النظام الدولي الجديد أصبح هنالك وضوح بأن الصراع قد انتقل فعلياً إلى صراع ما بين الشرق والغرب، بهدف السيطرة على المواد الأولية والاقتصادية، وأصبح المعيار الاقتصادي هو الذي يرسم قوة الدولة ويحدد ثقلها في العلاقات الدولية. (الفلايلة، 2007م، ص51)

لقد استطاع النظام العالمي الجديد أن يكرس واقعاً جديداً في العلاقات الدولية، تمثل في توازن المصالح والنفوذ، بدلاً من توازن القوى، حيث إن معظم الدول وإن اختلفت مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان وفي معظم القضايا الدولية، لم تستطع معارضة الولايات المتحدة الأمريكية ولم تلجأ إلى حق النقض الفيتو، مما يعني أن هذه الدول أصبحت تتغاضى عن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل اعتراف الولايات المتحدة لها بمناطق نفوذ ومصالح خاصة بها، وجميع هذه الأمور تكرس سيطرة الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الأخرى اقتصادياً وعسكرياً في ظل نظام عالمي جديد تلعب فيه العولمة دوراً كبيراً ومؤثراً. (أبو العلا، د.ت، ص72-74).

لقد كثرت التحليلات بخصوص طبيعة النظام الجديد، وصورته البعض قال إنه متعدد الأقطاب بوجود قوى جديدة مثل: اليابان، وأوروبا الموحدة، وهي قوى اقتصادية كبيرة، والصين التي تسير بقوة اقتصادية وعسكرية، وروسيا الوريث الشرعي للاتحاد والسوفيتي حتى في مجلس الآمن، والبعض الآخر رأى فيه بداية نظام دولي جديد، يتم فيه تفعيل منظمة الأمم المتحدة، والتي تم تحييدها من خلال نظام ثنائي القطبية.(أبو الوفا، 1995م، ص 79)

إن التغيرات في أولويات النظام الدولي وفي دعوة الولايات المتحدة الأمريكية لمشاركة دول العالم لها في حربها ضد الإرهاب أو التي اعتبرت من أولويات وسمات النظام الدولي الجديد، رسخت لدى فريق أنصار النظام الدولي التعددي (نظام المشاركة الدولية نظام دولي هرمي)، أن النظام الحالي نظام تعددي وليس نظاماً قطبياً، وانطلقوا من فرضية أساسية هي أن وجود مجموعة من القوى الأساسية تشترك جميعها في تسيير وتوجيه النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، مع وجود طرف يقوم بدور الموازن لهذه العملية التفاعلية، وليس من الضروري أن تكون كل المعايير متوفرة عند المشارك أو أن تكون انسجاميتها أوتوزيعها النسبي متعادلاً

أومتكافئاً، فالمشاركة في المصالح أو الأدوار أوالكلفة مع وجود طرف يتولى دورا قياديا بصفة عامة، فهناك حالات تتيح تولي أدوار قيادية من طرف مشاركين آخرين دوراً قيادياً بصفة عامة، فهناك حالات تتيح تولي أدوار قيادية من طرف مشاركين آخرين، وبذلك لا تكون قيادة العالم في يد أي دولة، بل في يد مجموعة دول مع وجود دولة تقوم بدور الموازن على مستوى تفاعلات النظام الدولي فحسب. (كاضم، 1993م، ص 40)

أما أنصار فكرة تعدد الأقطاب في هيكل النظام الدولي فيشيرون إلى أن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسة في هذا النظام (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ودول الاتحاد الأوروبي، الصين، وروسيا)، لا توجد بينهم أي دولة لوحدها تتمتع بتفوق في جميع عناصر القوة، الأمر الذي يؤدي إلى غياب القوة العظمى في هذا النظام، (كاضم، 1993م، ص53) ، وهذا ما يؤكده بدران ودودة بأن الولايات المتحدة الأمريكية وإن كانت تتمتع بتفوق كبير في بعض عناصر القوة العسكرية (التفوق التكنولوجي والقدرة على نشر القوات السياسية)، وجاذبية الأفكار السياسية(الدبلوماسية)، وعلاقات صداقة وتحالف مع العديد من الوحدات الدولية، وانتشار الثقافة الأمريكية عبر العالم (الثقافية)، إلاّ أنّها من ناحية القوة الاقتصادية تعاني من مشاكل عديدة، فلأول مرة تواجه الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً اقتصادياً في إطار تدهور أدائها في هذا المجال، وهوما يتضح بمقارنة أدائها بالأداء الأوروبي واليباني حول عدد من المؤشرات، (ودودة، 1995م، ص28)، وحسب الأستاذ "وليد عبد الحي" فإن مؤشرات هبوط الولايات المتحدة الأمريكية وتراجعها أساسا تتمثل في: (عبد الحي، 2012م، ص113)

- تزايد عمليات الانسحاب العسكري من العالم.
- تراجع فائض الإنتاج الصناعي ووصوله مرحلة العجز.
- ارتفاع نسبة المديونية بشكل مذهل.
- ارتفاع الفرق بين دخول الطبقات بشكل جعلها الأعلى بين الدول الصناعية.
- تراجعها إلى المرتبة 29بين الدول المتطورة من حيث نوعية الحياة.
- تراجع نصيبها في إجمالي ناتج البحث العلمي العالمي.
- تزايد الاعتماد على المستثمرين الأجانب لتمويل العجز التجاري.

فهذه مؤشرات تبرز التراجع الملحوظ في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وأنّها لم توفّق في قيادة العالم لفترة ما بعد الحرب الباردة، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعاني منذ سنوات التسعينيات من القرن العشرين عجزاً في الموازنة بحيث بلغ 159 مليار دولار عام (2002م)، وهناك توقعات بارتفاع نسبة

العجز في السنوات القادمة، في حين بلغ العجز في الموازنة عام 2016م 600 مليار دولار (الحاج، 2005م، ص 54).

ويؤكد سيميناتور SEMINATORE أن النظام الدولي الحالي يتجه نحوتعدد الأقطاب، ويظهر ذلك حسب رأيه من خلال النقاط التالية: (Imerio.1996, p605)

- غياب قيادة معترف بها وغياب قوة لإضفاء الشرعية على مشروع حضاري أوفكرة تاريخية.
- اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو العزلة، وتزايد الشكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها العالمية .
- الممارسة الجماعية في تسيير النظام من خلال شكل من " الحكم المتعدد الأطراف.
- لذلك فإن هيكل النظام الدولي بعد الحرب الباردة لا يمكن وصفه بنظام القطب الواحد. الذي عكس وجهة نظر بعض المسؤولين الأمريكيين في أوائل القرن العشرين.

ويحدد ناصيف يوسف السمات اللازمة حتى يترسخ نظام متعدد الأقطاب (حتى، 1994م، ص110):

- مزيداً من تراجع القوة العسكرية الأمريكية، مع سياسة تخفيض التسلح الأمريكي ليصبح حجم قدرتها أكثر انسجاماً مع قدرات الأطراف الأخرى ولو بقيت في المقدمة.
- تثبيت المسافة السياسية إلى حد معين بين الأطراف الغربية، بحيث يعمل كل منها كقطب وكمرجعية، ولا يعني ذلك احتمال التحالف فيما بينها، ويكون ذلك مرتبطاً بنسق معين ومتغير لا يكون التحالف هو الأساس والاختلاف هوالاستثناء، بحيث تقوم العلاقات بين الأقطاب الرئيسة على دينامية التعاون والتنافس.
- تعافي روسيا وتطبيع دورها وعودتها إلى لعب دور مناسب مع قدراتها الكامنة، كامتداد حدود المجموعة الأوروبية نحوالشرق، وحلف الشمال الأطلسي نحو الأراضي الروسية يحتم عليهم التعاون الاقتصادي مع روسيا، والتعاون في مجال السياسة النووية وقضايا الأمن.
- استقرار الدور الصيني في التحول الذي يجري، بحيث لا تحدث هزات قد تربك الصين وتشغلها داخلياً.

- يعتمد عدد الأقطاب على المسار التكاملي للجماعة الأوروبية، ففيما لوتعطل ذلك وهو مستبعد في المدى المنظور، قد تظهر أقطاب أوروبية عندئذ (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا) كل منها يعمل في إطار مجال إقليمي محدد.

المبحث الثاني

موقف الدول الكبرى من الأحادية القطبية (الصين – روسيا – الإتحاد الأوروبي)

موقف الدول الكبرى من الأحادية القطبية :

لا يزال يرى العديد من المفكرين بأن الاقتصاد الأمريكي ما زال الأقوى في العالم والأكثر إبداعاً في أهم المجالات مثل الكمبيوتر والتكنولوجيا الحيوية والتعليم الجامعي، وهو الأكثر شباباً وديموغرافية على عكس المنافسين الآخرين: (الصين – روسيا – ما عدا الهند في هذه النقطة – الاتحاد الأوروبي)، وأن القوة العسكرية الأمريكية ما تزال الأقوى بشكل لا يمكن مقارنتها مع القوى الأخرى الصاعدة، فحجم الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية يتجاوز حجم الإنفاق العسكري للدول الأربعة عشر التي تليها قوة. (عبد الحليم، 2003م، ص12)

إلا أن المفكرين دخلوا في حالة من السجال العريض حول قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على المحافظة على موقعها القيادي المؤثر في العالم، ومدى تواصله لصيغة الأحادية القطبية العالمية، حيث هنالك أطروحات ترى أننا دخلنا بالفعل حقبة التعددية القطبية، وإن دور الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها في تراجع مستمر، وهنالك رأي آخر يقول إن العالم يتجه إلى شكل لا قطبي، حيث تختفي صيغة وجود قوى كبرى تتحكم بمسيرة العالم مقابل بقية الدول والشعوب، وتنشأ عوضاً عن ذلك شريحة واسعة من اللاعبية الدوليين دولاً وغير دول ذات قوة ونفوذ متقاربين، ولكن منظرو الأحادية القطبية يقولون أن صعود الصين وروسيا واليابان والهند ومنافسة الاتحاد الأوروبي لن يؤثر على المكانة القيادية الأمريكية، وستظل الولايات المتحدة قاردة على إخضاع الآخرين لسيطرتها وإن كل ما تحتاجه الولايات المتحدة للبقاء في موقع القيادة العالمية والسيطرة هوتغيير سياستها الخارجية ثم الداخلية، باتباع سياسة أمريكية غير الامبريالية وتعاونية مع الدول الأخرى، وهذا سيضمن لها مواصلة قيادتها للعالم (عبد الحليم، 2003م، ص13)، ولكن يبقى التساؤل عن موقف الدول الكبرى من التفرد الأمريكي بقيادة النظام الدولي العالمي، وإملاء رغباتها وغاياتها على المجتمع الدولي بأكمله.

الصين :

إن الصين قوة صاعدة تحاول منافسة الولايات المتحدة على زعامة العالم فالعلاقات الصينية الأمريكية تدل على وجود صراع على قيادة العالم، فالعلاقات بين

البلدين تمثل نموذجاً يجمع بين الصراع والتعاون والحذر، وتمتلك الصين عناصر القوة والثقل الديموغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري المتزايد، وهي بذلك تعمل من أجل الوصول لقمة النظام الدولي خلال منتصف هذا القرن، ولذلك فإن الولايات المتحدة تنظر للصين كقوة ناهضة لها دورها الإقليمي والعالمي، كما تنظر الصين للولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح المتشعبة على مستوى العالم، كما أنها يمكن أن تعلب دوراً مهماً بالنسبة للصين، ولكن في الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة ترى أن صعود الصين يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي، فنظرة الصين أنه لابدّ من إنهاء السيطرة العالمية للولايات المتحدة والتوجه نحو عالم متعدد الأقطاب يكون فيه التوازن لقوى متعددة فيه، فالولايات المتحدة الأمريكية تنبهت لدور الصين منذ عام (1949م) عندما قامت بدعم تايوان للانفصال عن الصين التي ترى أن تايوان جزء منها، وبرز الصراع الأمريكي الصيني بوضوح في شكل الدعم الأمريكي العسكري لليابان والهند الذي اعتبرته الصين موجه ضدها والهدف من وراءه تحجيم دورها العالمي والإقليمي،

حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية للتواجد في آسيا عسكرياً لتحقق التوازن الإقليمي وردع الصين، وذلك بالتواجد في المجال الحيوي الصيني، فهدف الاستراتيجية الأمريكية الرئيس فى آسيا هوتطويق الصين ومنع حدوث تحالف استراتيجي بين الصين وروسيا، وبذلك ظهر مصطلح استراتيجية (احتواء الصين) في الأدبيات الأمريكية، وأصبح مهمة هذه الاستراتيجية هوتكثيف التواجد الأمريكي في العمق الاستراتيجي الصيني، وتجلى الصراع بين القطب الأمريكي الأوحد والصين عام (1998م) والعقوبات الأمريكية التي فرضت على الصين وبيع مقاتلات إف-16 لتايوان وحادثة سفينة المجرة وربط مسائل حقوق الإنسان للتجارة، كل ذلك أوضح مدى الصراع بين الطرفين. (عبد الحليم، 2003م، ص14-18)

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام ملف حقوق الإنسان كورقة ضغط على الصين لإحراجها، وتشويه صورتها أمام المجتمع الدولي وإبراز أنها غير جديرة بقيادة العالم، ووجهت الولايات المتحدة العديد من الإتهامات للصين في مجالات حقوق الإنسان، حيث إن الولايات المتحدة تعارض سياسة (الطفل الواحد) الصينية وتجد أن ذلك ضد حقوق الإنسان في حين أن الصين ترى أن أوضاعها السكانية هي التي فرضت عليها هذا حتى تستطيع تحقيق التنمية، وتنتقد الولايات المتحدة النظام الشيوعي الصيني وتدعوه لاتخاذ مواقف وإصلاحات سياسية وفقاً للرؤية الأمريكية وفتح الباب أمام حرية الرأي والتعبير، وعدم قمع المعارضة، وهذا ما رأت فيه الصين أنها مساعي أمريكية لتفكيك الكيان الصيتي مثلما حدث مع الاتحاد السوفيتي عندما تبنى سياسات اصلاحية تعرف بـ (البروسترويكا)، كما تضغط الولايات المتحدة للتغيير في النظام الاجتماعي الصيني بينما حاولت الصين

تكثيف الضغط على الولايات المتحدة من خلال تحميلها مسئولية التلوث البيئي العالمي من خلال عدد من المؤتمرات وحاولت الصين من حد الاستثمارات الأمريكية فيها حتى لا يؤدي ذلك لتحكم خارجي في اقتصادها، ويرى علماء العلاقات الدولية أن الصراع على القيادة العالمية بين القطب الأوحد والصين يأخذ ثلاثة مسارات هي: (جريدة صوت الآخر، 2007م).

- **المسار الأول**- حالة من التقارب والتعاون الصيني الأمريكي الصيني من الممكن أن يحدث مستقبلاً، وذلك في حالة تفعيل الحوار والاعتماد على لغة الدبلوماسية، بالإضافة للعلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، فهناك نقاط التقاء بين الطرفين مثل المصالح الاستراتيجية الصينية الأمريكية في الحفاظ على السلام في شرق آسيا وأوجدت أحداث 11 سبتمبر نقاط التقاء جديدة في مسألة مكافحة الإرهاب الدولي.
- **المسار الثاني**- وهويعرف بالمسار الصراعي، إذ يتوقع أن تشهد العلاقات الصينية الأمريكية المزيد من التوترات والإحتكاكات الأمر الذي قد يقود إلى صراع عسكري بينهما، وذلك في ظل الرغبة الصينية الكبيرة في التحول إلى قوة عظمى في ظل سعيها الدائم لتطوير قدراتها وإنفاقها العسكري، الأمر الذي تنظر له الولايات المتحدة على أنه مصدر التهديد الرئيس للأمن القومي الأمريكي ولإمكانياتها في النظام الدولي، فهناك قلق أمريكي من تزايد القدرات العسكرية الصينية والخوف من حدوث تحالف استراتيجي مع الند الروسي بالإضافة إلى تفوق الصين الكمي والذي يقابل بتفوق أمريكي كيفي.
- **المسار الثالث**- وهوالمسار الواقعي ويتوقع إن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة قد ترقى لحد التقارب والتعاون الاستراتيجي، وأنها لم تصل أيضاً لحد المواجهة العسكرية، فهناك توترات وخلافات جوهرية يقابلها وجود مصالح مشتركة مما قد يؤرجح العلاقات بينهما بين الصعود والنزول، فكل منهما قادر على الإضرار بمصالح الآخر أوالعمل على تنسيقها وتقويتها.

الاتحاد الأوروبي:

الاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوربية يضم 27 دولة وتأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة (ماستريخت) الموقعة عام (1992م)، ولكن العديد من أفكارها موجودة منذ خمسينات القرن الماضي، ومن أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية، لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا، لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد فدرالي، حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم وللإتحاد الأوربي نشاطات عديدة أهمها كونه سوقاً موحداً ذوعملة واحدة هي اليور

والذي تبنت استخدامه 17 دولة من أصل الـ 27 دولة الأعضاء، كما أن له سياسة ذراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة، ولذلك فإن الشعار الوطني للاتحاد الأوروبي هو (متحدون في التنوع) والنشيد الوطني له هو (نشيد الفرح)، ويوجد بالاتحاد الأوروبي أكبر المصارف والبيوتات المصرفية، وبها أكبر 7 دول صناعية في العالم من أصل 10 دول، أما عسكرياً فيمثل حلف الناتو القوة الاستراتيجية العسكرية الأولى للأوروبا. (عبد الله، 1999م، ص28)

لقد نجح الاتحاد الأوروبي في إنشاء نموذج يحتذى به في الحوكمة مابعد الحداثية، ولكنه يعاني حالياً عدداً من الأزمات الحادة التي تعدد بسقوطه في حالة من الشلل لاتقل خطورة عن تفكك المشروع الأوروبي نفسه، ويواجه المشروع الأوروبي للتوازن العالمي، وخلق توازن مع الولايات المتحدة الأمريكية يواجه هذا المشروع الأوروبي أزمة اقتصادية وسياسية حادة قد تكون لها تداعيات بعيدة المدى، وهي مستقبل القارة الأوروبية ودورها العالمي المناط بها القيام به، وقد قدم ديفيد ميليباند وزير الخارجية البريطاني السابق تحليلاً يقارن فيه بين المشاكل الهيكلية التي يواجهها المشروع الأوروبي، ومشاكل الولايات المتحدة الأمريكية، فهويرى في تحليله أن هنالك عدم توازن داخل أوروبا بين دول القلب القوية ودول الأطراف التي تعاني أزمات مالية حادة يتوازى مع عدم التوازن الدولي الذي تمثله الفوائض الصينية الكبيرة والعجز الأمريكي غير المسبوق، وكما أن هنالك غياباً للقيادة السياسية على المستوى الأوروبي، ولذلك طرح الباحث سباستيان روساتو* في بحثه (سياسات القوة وحالة المشروع الأوروبي) رؤية تحليلية تربط تطور الاتحاد الأوروبي، فالباحث يرى أن بناء الاتحاد الأوروبي كان مدفوعاً بالخوف من وجود قوة الاتحاد السوفيتي القاهرة على حدود أوروبا، حيث كان من المستحيل في ظل موازين القوى السائدة أن تستطيع أي دولة أوروبية غربية بمفردها موازنة الاتحاد السوفيتي، وكان هنالك تخوف أوروبي من أن الولايات المتحدة سوف تسحب قواتها من أوروبا عاجلاً أم آجلاً، لذلك بحثت عن طريقة لموازنة الاتحاد السوفيتي وهو الاتحاد الأوروبي، وبعد تغير موازين القوى بسقوط الاتحاد السوفيتي عام (1991م) واجه الأوربيون خصماً قوياً وقائداً أوحداً للعالم هي الولايات المتحدة، وبالرغم من أن الأوروبيين لم يعد لهم سبب جغرافي سياسي للحفاظ على وحدتهم، لكن التغيرات الدولية التي مكنت من السيطرة الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة حرب الخليج في العراق (2003م) وأفغانستان أظهرت هذه الأحداث مدى القوة والسيطرة الأمريكية على العالم، وحاول الاتحاد الأوربي مجابهة هذه السيطرة العسكرية الأمريكية، وذلك بمحاولة الدول الأوربية نشر أساطيلها في الخليج العربي وإقامة القواعد العسكرية في العالم وتقديم الدعومات العسكرية، ولكن لم تستطيع أوروبا

مضاهاة الولايات المتحدة عسكريا، وذلك للتقدم الكبير للولايات المتحدة. (الشيخ، 2008م)

على الصعيد الاقتصادي فإن القارة الأوربية لم تستطيع مواجهة الاقتصاد الأمريكي الليبرالي* خاصة بعد تراجع معدلات النموفي فرنسا إلى أقل من 2% سنوياً بين عامي (2001 و2007م)، بينما لم يتعد 1% في ألمانيا، كما ارتفعت معدلات البطالة ولم يترتب على إطلاق العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) أي تحسن ملموس في معدل النمو أو الإنتاجية الأوروبية، ومع المشكلات الاقتصادية لجأت الإقتصاديات الألمانية والفرنسية للرجوع إلى استخدام أشياء مخالفة للقوانين التي تحكم الوحدة الإقتصادية الأوروبية، ولكل هذه المشاكل الداخلية التي تحدث داخل الاتحاد الأوروبي فتحدث عن ذلك أستاذ العلاقات الدولية بجامعة برينستون البروفيسور جون ايكنبري عن رؤية أكثر عن قدرة النظام الحالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على القيادة بالاستمرارية ولمدة طويلة رغم محاولات الصين والاتحاد الأوروبي منازعة أمريكا للقيادة العالمية. (عبد الله، 1999م، ص 29-30)

روسيا:

ما زال يراود روسيا الطموح لوضع حد للتفرد الأحادي الأمريكي في شؤون العالم، وفي هذا السبيل بدأت موسكوتسارع إلى تكثيف كل ما من شأنه الظهور بمظهر القطب الآخر والسعي للإعتراف بها، وبخاصةٍ عندما نشرت واشنطون بعض من مخططاتها لنشر الدروع الصاروخية في أوروبا في بولندا وتشيكيا، وهوالموقف الذي شكل شرارة إطلاق سلسلة المواقف الروسية ما حمل في طياته سباقاً جديداً للتسلح وأعطى إشارات أخرى نحوتعمد موسكو لإثارة المزيد من فصول حرب باردة جديدة قبل انتهاء ولاية الرئيس بوتين في السلطة، وبهدف ضمان استمرار وتواصل نهجه في التعاطي مع الولايات المتحدة، إلا أن تنافساً جدياً بين مصالح قومية متضاربة لا يمكنه أن يخفي شكلاً من أشكال الحرب الباردة المتواصلة منذ سنوات القرن الفائت، وهي الحرب التي ورثتها الرأسماليات العالمية في أعقاب حربها الدامية الساخنة، ولذلك يرى البعض أن الحرب على برودتها المنخفضة تتواصل لكن الأسباب والمسميات تختلف، وذلك على خلفية فشل التوصل إلى تسويات مقبولة وراسخة إزاء العديد من الملفات الموروثة والجديدة في عالم أحادي القطبية، حيث سعت روسيا لبناء اقتصاد قوي وعملت على الخروج من فرديات ضعفها السياسي الذي تركها نظام بوريس يلسن تغوص فيه لتواجه الغرب الذي تعاطى معها كرجل مريض على غرار التعاطي الذي ساد مع الدولة العثمانية، إلا أن صعود العدوانية الأمريكية ما بعد أحداث 11 سبتمبر2001م والتلويح بأهدافها الإمبراطورية عبر قوة

عسكرية أحادية طاغية كان لابدّ لهما من أن يدفعا بقية الأطراف الأخرى إلى الدخول لحلبة المنافسة مما أدى لاحتدام المنافسة على قيادة العالم الذي مازالت الولايات المتحدة مسيطرة عليه، وتوجهت روسيا نحو تطوير كل أنظمة التلسح الباليستية والتقليدية والنووية، وذلك كرد عملي على نوايا واشنطون لنشر الدروع الصاروخية، وتعتبر هاتين الخطوتين توجهاً عملياً نحو سباق التسلح، وبذلك أصبح لروسيا قدرات اقتصادية عالية بفضل عقود الغاز المرتفعة وعقود الغاز واستثمارات أخرى أتاحت تدفقات مالية هائلة، ولكن بالرغم من ذلك لم تستطع روسيا اقناع العالم بأنها تستطيع قيادة النظام العالمي الآن لموازنة السيطرة الأحادية الأمريكية هنالك قوى أخرى أيضاً لها أدوار أقل في النظام العالمي مثل اليابان وألمانيا، حيث تعتبران من القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، وتعتبر الصناعة هي القطاع المهيمن على اقتصادها، بينما يشغل القطاع الزراعي حجماً أقل في اقتصادها، ولكن الاتفاقيات التي وقعتها عقب الحرب العالمية الثانية لا تتيح لها تصنيع الأسلحة الثقيلة وتصديرها، بالإضافة لعدم وجود جيش ياباني إنما شرطة فقط، لذلك يرى علماء العلاقات الدولية أن اليابان لديها ضعف كبير في الجانب العسكري، وهذا ما يضعف دورها على المستوى العالمي، حيث إن القوة هي المقياس الحقيقي للتأثير والسيطرة في الساحة الدولية (رشوان، 2005م).

الخلاصة:

إن طبيعة التغيرات التي طرأت على اهتمامات النظام الدولي خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001م)، والحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب مطالبة المجتمع الدولي بالوقوف إما معها أو محور الشر الذي حددته للقضاء على الإرهاب، واتخاذها خطوات فردية بعيدة عن الإرادة الدولية والمجتمع الدولي ساهم في بداية وضع إرهاصات جديدة لتشكل نظام دولي جديد.

إضافةً إلى التغيرات الداخلية التي طرأت على الولايات المتحدة الأمريكية من أزمات داخلية، وارتفاع حجم العجز في الموازنة العامة مقارنة بارتفاع مستوى النمو الاقتصادي لدول أخرى كالصين وروسيا واليابان ساهم في ترسيخ بداية انتهاء التفرد الأمريكي بالسيطرة على النظام الدولي أو بمعنى أدق بداية نهاية انتهاء نظام الأحادية القطبية والتحول إلى نظام متعدد الأقطاب، وقد برز ذلك في المؤتمرات الاقتصادية والانقسام الحادث ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها والصين روسيا وحلفاؤها.

وبذلك فإن المرحلة الحالية هي مرحلة إرهاصات تشكيل نظام دولي جديد لم تتحدد معالمه بعد، ولكنها في طول التشكل والتكون، ينقسم خلالها المجتمع الدولي

حـول معسـكرين رئيسـيين يتمثـل الأول فـي الولايـات المتحـدة والاتحـاد الأوروبـي وحلفاؤهم، وروسيا والصين وحلفاؤهم كمحور تاني.

من خلال ما تم التطرق لـه فـي هذا الفصل، نصل إلـى أن السياسة الخارجية ذات طبيعـة معقدة نظـراً للبيئـات المختلفـة التـي تتعامـل فيهـا ومعهـا الدولـة فـي إطـار توجيهها لـسياساتها الخارجية كما أن الولايات المتحدة الأمريكية من خـلال مقوماتها المختلفة، تعتبر الدولـة الأكثـر تـأثيراً فـي تفاعلات النظـام الـدولي، إلـى جانـب بعض القـوى الدوليـة الأخـرى كاليابـان والاتحاد الأوروبي، وإلى حد ما الصين، وهـي كلها تعتبـر دولا مــؤثرة فــي مختلــف التفـاعلات الدوليــة، غيـر أن الولايــات المتحـدة الأمريكيـة تبقـى الأكثـر تـأثيراً فـي النظــام لـدولي لمـا بعـد الحـرب البـاردة ومختلـف تفاعلاته وسلوكيات الدول فيه. سواءً أكـان باسـتخدام القوة اللينـة أم القوة العسكرية والتدخل العسكري أوحتى التدخل لأغراض إنسانية، وذلك حسب مـا تقتضـيه الحاجـة، وأن هناك تطورات جوهرية حدثت علـى مـستوى النظــام الـدولي منـذ سـقوط الاتحـاد السوفياتى إلى أن نصل لصياغة جديدة للنظام الـدولي .